"كير ألجيري" تحذر من كساد طويل الأمد للاقتصاد الوطني

إجراءات الحكومة تبين تداعيات الأزمة العالمية على الجزائر

● ذكرت دراسة أعدها النادي الجزائري للتفكير والبحث حول المؤسسة "كير ألجيري"، عن التأثيرات الإيجابية والسلبية لتدابير القانون، ينتظر أن تنشر تفاصيلها في غضون أيام، أن الإجراءات الحكومية المتضمنة في قانون الميزانية التكميلي للسنة الجارية، تبين مستوى تغلغل تداعيات الأزمة العالمية في جسد الاقتصاد الوطني، رغم تحذيرات الخبراء الجزائريين والأجانب منذ سنة كاملة.

يرى رئيس النادي عبد الكريم بودراع لـ"الخبر" أن سنة 2010 ستكون حاسمة للاقتصاد الوطني، لأنه اختبار حقيقي لمدى نجاعة الإجراءات الحكومية الرامية إلى "تحقيق الانطلاق الحقيقي لاقتصادنا أو انتكاسة تعيده إلى نقطة البداية".

وحسب بودراع، فإن كل برامج السلطات العمومية أصبح على المحك، ولن يكون بالمقدور تبرير أخطاء محتملة الوقوع في المستقبل، الذي يظل مرهونا بعدة عوامل منها "سعر البترول، وعمر الأزمة المالية، واحتمالات تغيير القوانين، وردود أفعال المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب".

وفي هذا الصدد، رسمت الدراسة عدة سيناريوهات لما ينتظر الاقتصاد الوطني خلال الشهور المقبلة. ويتعلق الأمر، حسب المتحدث، أولا، بحدوث أثر إيجابي من خلال انخفاض حجم الواردات والإنتاج الوطني من خلال دخول البنوك على الخط بتمويل الاستيراد النافع ولا سيما ما تعلق بالمواد الأولية ونصف المصنعة وتجهيزات الإنتاج المطلوبة.

أما السيناريو الثاني، الذي خلصت إليه الدراسة مع تشاؤمها بآثاره، فيتمثل في التأثير السلبي على آلة الإنتاج الوطني وفشله في تحقيق الأهداف المرجوة منها في مجالات التشغيل وامتصاص البطالة وإضعاف قدرة المؤسسات الجزائرية على التفاوض في الأسواق الخارجية. والأخطر، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بفعل ندرة بعضها وارتفاع تكلفة استيرادها وعجز المنتجين الجزائريين عن تلبية طلبات السوق المتزايدة.

وبالنسبة إلى خبراء النادي، الذي برمج عدة ندوات نقاش يحضرها خبراء ورجال أعمال ووزراء في الحكومة في أمسيات شهر رمضان، تزامنا مع نشره مذكرة تقنية حول الإجراءات الأخيرة في مجالات الاستثمار والتجارة الخارجية بإيجابياتها وسلبياتها على المشهد الاقتصادي الجزائري، فإن مشكلات هذا الأخير تتركز في الغياب التام بين السلطات العمومية وعالم المؤسسات والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، "إذ لا يعقل اتخاذ قرارات "عنيفة" دون وجود قنوات اتصال مع شركاء في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا في تعامل الحكومة مع المتعاملين في مجال التجارة الخارجية بمنطق الجميع متهم من دون أن تتخذ التدابير العقابية والقانونية اللازمة".

وقدر نفس الخبير، بأن الحكومة أخطأت في تقدير حجم الأضرار التي ستلحق بالمفاوض الجزائري في الأسواق الخارجية، بسبب ما يعتبره بودراع "خطة دفاعية" ستتسبب في "إضعاف تنافسية مؤسساتنا وصادراتنا وتفوت فرصا عليها في الخارج كشراء حصص في كبريات شركات الصناعة والتكنولوجيا وقطاعات تحتاج إليها بلادنا"، إضافة إلى تكريس حالة من "الغموض حول الخطة الاقتصادية المنتهجة على الصعيد التنظيمي والأهداف والوسائل وانتعاش سوق الإشاعات والمعلومات المتضاربة على حساب الحقائق المبنية على الأرقام والنتائج."

ويحذر الخبير بودراع، الذي يتوقع أن تتراجع قيمة فاتورة الاستيراد بشكل ملحوظ على المدى القصير، من عواقب الرهان على إعادة التوازن لميزان المدفوعات، على حياة نحو 300 ألف مؤسسة خاصة تعتمد بالأساس على مدخلات إنتاج كافية لتحريك عجلة آلاتها الإنتاجية قد يؤدي بها إلى التعطل وربما التوقف نهائيا عن الدوران، حاثا السلطات على التعامل مع الرأي العام بشفافية من خلال نشر دوري للمؤشرات والبيانات الاقتصادية والاستماع إلى آراء مختلف الشركاء بدل "وضعهم في كيس واحد ثم تكسير عظام صالحهم وطالحهم".

الجزائر: جلال بوعاتي

اعتقل في ميناء بجاية بعد 9 سنوات من الحكم عليه غيابيا

القضاء يسجن عائدا من بريطانيا متهما بالإرهاب

● أمر النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر بإيداع عائد من بريطانيا الحبس المؤقت، بسبب حكم غيابي بالسجن صدر ضده عام 2000 في قضية تتعلق بالإرهاب؛ حيث وجهت له تهمة "الإنتماء إلى جماعة إرهابية تنشط في الداخل".

أفاد مصدر أمني لـ"الخبر" أن مصالح الأمن أوقفت يوم 29 جويلية الماضي رعية جزائري يسمى اسماعيل. ق، عندما وصل إلى ميناء بجاية عائدا من بريطانيا عن طريق فرنسا. ويعود سبب التوقيف إلى وقوع اسماعيل تحت طائلة حكم غيابي بالسجن أصدرته محكمة جنايات العاصمة قبل تسع سنوات، حيث تمت إدانته بتهمة الإنتماء إلى جماعة إرهابية تنشط بالداخل.

وذكر نفس المصدر أن الضبطية القضائية قدمت اسماعيل أمام النيابة العامة بمجلس قضاء الجزائر يوم 3 أوت الجاري، وتم إيداعه الحبس المؤقت في انتظار برمجة جلسة لمحاكمته. وقد دخل اسماعيل الذي يحمل الجنسية البريطانية، إلى الجزائر بغرض قضاء شهر رمضان بين أفراد أسرته التي تنحدر من الشرق، الذين لم يزرهم بالجزائر منذ 12 سنة. وأوضح نفس المصدر أن اسماعيل المحبوس حاليا في المؤسسة العقابية الحراش، عاد مع زوجته الأجنبية. وتعود حيثيات القضية، حسب المصدر، إلى عام 1997 حيث اعتقل اسماعيل بشبهة الإرهاب لكن قاضي التحقيق لدى مجلس قضاء العاصمة قرر الإفراج عنه، على أن يحاكم في إحدى دورات المحكمة الجنائية. وفي جلسة المحاكمة كان اسماعيل غائبا حيث كان غادر الجزائر إلى أوروبا مهاجرا، وانتهت المحاكمة بإدانته غيابيا. وتبين متابعة القضايا التي تتعلق بالأشخاص المتهمين بالانخراط في الإرهاب بالداخل، أن قانون المصالحة يشمل هذا النوع من التهم الذي وجه لغالبية الأشخاص الذين غادروا السجون في إطار المصالحة عام 2006. وقد استفاد العشرات من الجزائريين المقيمين بالخارج الملاحقين بتهم الإرهاب، من انقضاء الدعوى العمومية بعد صدور قانون المصالحة، حيث توجهوا إلى القنصليات الجزائرية في الخارج لطلب الاستفادة من تدابيره. ويوجد الكثير من هؤلاء بإنجلترا وإيرلندا بالمملكة المتحدة، ممن أوقف القضاء المتابعة ضدهم. ولم يوضح المصدر الذي أورد خبر اعتقال اسماعيل، سبب عدم اتباعه الخطوات التي قام بها مواطنوه الذين يتشابه معهم من حيث الوضعية تجاه القانون.

الجزائر: ح.يس

عادتها التردد على بيوت لطلب زكاة عيد الفطر في العشر الأواخر لرمضان، وسجلت الظاهرة بقوة العام الماضي في ولايات البليدة وعين الدفلى غربا. ولاحظت "الخبر" خلال الساعات الأخيرة الماضية، إطلاق دوريات للشرطة تتابع سيولة حركة المرور، ومتابعة سيارات مشبوهة عبر الطرق السريعة المؤدية لقلب العاصمة، مع تنفيذ عمليات تفتيش مفاجأة لبعض السيارات بعد توقيفها خارج الحواجز الأمنية المعروفة.

الجزائر: عاطف قدادرة

أول مرة العام الماضي و"أثبتت نجاعتها"، تخص تأمين صلاة التراويح، أداء صلاة التهجد خلال الأيام العشرة الأخيرة من رمضان وتدفق المواطنين خلال السهرات الرمضانية.

ومن الإجراءات التي تنطلق من مصالح وزارة الشؤون الدينية أولا التي تفرض للعام الثاني على التوالي رخصة من مصالحها الولائية قبل إقامة صلاة التهجد في جوف الليل وتمنح بعد طلب يتقدم به الإمام. ويفرض على أئمة المساجد الراغبين في إقامة التهجد،